الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في

13 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة من

البنوك الأجنبية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء

والغاز والخاص بتمويل مشروع إنجاز محطّة توليد الكهرباء بالتربينتين الغازيتين ببوشمة

(29 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 02 / 03 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية قرض،
* عقد ضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال: 21 / 03 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 06 مارس 2017
جلسات اللجنة: 15 و17 و21 مارس 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ انتهاء الأشغال:** 21 مارس 2017 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

استنادا إلى الطلب المتزايد للطاقة الكهربائية ولتجنب التوقفات المفاجئة خلال فترات الذروة قررت الشركة التونسية للكهرباء والغاز تعزيز قدرتها الإنتاجية للكهرباء وذلك من خلال إنجاز وتركيب تربينتين غازيتين ببوشمة بقدرة إنتاج 128 ميغاواط لكل واحدة.

1) محتوى المشروع:

يحتوي هذا المشروع على الدراسة والتصنيع والتركيب وإجراء التجارب وتشغيل المعدّات الكهروميكانكية مع تنفيذ أشغال الهندسة المدنية.

من أهم المعدات المكونة للمشروع:

- تربينتين غازيتين قدرة الواحدة تناهز 128 ميغاواط،
- مولدات كهربائية ذو تردد 50 هرتز،
- معدات كهربائية: المحول الرئيسي ومحرك بدء التشغيل...،
- معدات ميكانيكية: متممات التربينات ومدخنة وغين القبول...،
- معدات الكترونية: لوحات التحكم في التربينات والمولد ومعدات المراقبة...،
- تجهيزات إعلامية: النظم الرقمية للقيادة والتي تمكن من إدارة ومتابعة جميع المعلومات الخاصة بتشغيل المحطة...،
- دورة تغذية بالغاز الطبيعي،
- دورة حماية من الحرائق.

2) آجال تنفيذ المشروع:

لإنجاز هذا المشروع، أبرمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 14 ديسمبر 2015 عقدا تجاريا بقيمة 98.250.828 أورو و61.018.465 دينارا تونسيا مع المصنع جنرال إلكتريك مع دخوله حيز التنفيذ وانطلاق الآجال في نفس التاريخ.

وقد نُفّذ هذا المشروع على مرحلتين:

1) **المرحلة الأولى:** تركيب المعدات اللازمة لاستغلال المحطة في أوقات الذروة خلال صيف 2016 (التاريخ الذي كان متوقعا هو 2016/06/30 أما التاريخ الفعلي فكان 2016/06/22).

2) **المرحلة الثانية:** انطلقت من تاريخ 2016/10/01 وتنتهي حسب العقد يوم 2017/04/22 وتحتوي على استكمال تركيب جميع المعدات المتبقية طبقا للجدول الزمني المتوقع التالي:

- التشغيل الصناعي: 2017/04/22،
- الاستلام الوقتي: أواخر ماي 2017،
- الاستلام النهائي: أواخر أفريل 2019.

3) كلفة المشروع ومساهمة البنوك في تمويله:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بحوالي 307 مليون دينار تونسي مجزأة كما يلي:

- قيمة العقد: 280 مليون دينار،
- مصاريف مختلفة: 27 مليون دينار.

سيمول هذا المشروع:

ـ بالنسبة للعملة الأجنبية من طرف البنوك التالية:

Citibank N.A London branch, SFIL et Citibank Europe Plc UK Branch

ـ بالنسبة للعملة المحلية من طرف البنوك التالية:

ATB-ABC-ATTIJARIBANK-BH-BIAT-CITIBANK

ـ بقية المصاريف المختلفة: فستمولها الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وعلى هذا الأساس أبرمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 13 ديسمبر 2016 اتفاقية قرض شراء مع البنوك السالفة الذكر.

وفيما يلي أهم شروط هذا القرض:

ـ قرض شراء بالأورو:

- مبلغ القرض: 99.444.122,61 أورو يتمتع بضمان من COFACE.
- فترة التسديد: 24 سداسية متساوية ومتتالية.
- نسبة الفائدة: أوريبور6 أشهر+ هامش 0,75 % مع إمكانية تثبيت نسبة الفائدة.
- العمولات: تعهد: 0,30 % سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض.
  - ✓ ترتيب: 0,70 % تدفع مرة واحدة،
  - ✓ الوكيل: 20.000 أورو السنة الأولى،
  - ✓ 10.000 أورو في السنوات التي تلي السنة الأولى.
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 09 مارس 2017، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب واتفاقية القرض وعقد الضمان.

وفي بداية الجلسة، أعلم رئيس اللجنة أن هذا المشروع كان محلّ سؤالين أحدهما كتابي والآخر شفاهي من قبل نائبين التحقا باجتماع اللجنة.

وفي تدخّله، وضّح أحدهما، أنّ هذا الملف فيه شبهة فساد حيث لم يتم احترام الإجراءات المعمول بها والمتعلقة بالمنافسة مبيّنا أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تكرر الاعتماد على مبدإ التفاوض المباشر في كافة الصفقات التي تبرمها ولا تحترم الإجراءات المتعلقة بتطبيق المنافسة التي من شأنها التخفيض من الكلفة، وطلب استدعاء وزيرة الطاقة مرفوقة بالرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي ذات السياق، وضّح النائب الآخر أنّ الملف المتعلق بمحطة توليد الكهرباء ببوشمة لا يمثل فقط أنموذج للفساد وإهدار المال العام وإنما هو سخرية من الشعب التونسي وفضيحة دولة حيث تم عزل الرئيس المدير العام السابق للشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال سنة 2015 عند رفضه الموافقة على الصفقة موضوع مشروع هذا القانون وذلك على ضوء دراسة أكّدت عدم الحاجة المتزايدة للطاقة خاصة بعد تدني نسبة النمو التي ترتبط بنسبة استهلاك الطاقة.

غير أنّ الرئيس المدير العام الجديد قام بتغيير الدراسات الاستراتجية للشركة أدّت إلى ظهور مفاجئ للحاجة لإنتاج الكهرباء، موضّحا أنه إلى غاية 31 جويلية 2015 لم تكن هذه الحاجة لإنتاج الكهرباء موجودة ولم تبرز إلا في حدود أوت – سبتمبر 2015 مع الرئيس المدير العام الجديد.

كما أكّد أنّ هذه الصفقة تمت بسرعة قياسية في 9 أشهر والمحطة تكلف الدولة 300 م.د. في ظرف ستة أو سبعة أشهر تقريبا، وسيبدأ هذا المولّد الكهربائي العمل في 01 جوان 2017.

ودار نقاش أكّد خلاله النواب أنه تم الشروع في الأشغال قبل إمضاء العقد. كما أكد البعض الآخر أنّ هذا القرض هو قرض شراء.

وبعد التداول والنقاش، ونظرا لاستعجال النظر في مشروع هذا القانون، تم الاتفاق على استدعاء كلّ من وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجدّدة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك في أقرب وقت ممكن.

وبتاريخ 17 مارس 2017، استمعت اللجنة إلى وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة التي كانت مرفوقة بالرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز وثلة من إطارات الوزارة والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي بداية الجلسة، استعرضت الوزيرة خصائص المشروع وكلفته التي تبلغ 307 مليون دينار وصيغة التمويل وشروطه.

وقدّمت معطيات حول الإشكالية المطروحة والتي أدّت إلى التفكير في إنجاز محطّة توليد كهربائية ببوشمة، وبيّنت أنه في إطار برمجة الاستعدادت لتوفير قدرة الإنتاج للكهرباء لمجابهة الاستهلاك في أوقات الذروة خلال صائفة 2016، اضطرت الشركة لإعادة تقييم جاهزية المعدّات لمجابهة الذروة المنتظرة، حيث تبين أنّ أسطول إنتاج ونقل الكهرباء لا يمكّن الشركة من تأمين تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية خلال ذروة صائفة 2016 في ظروف طيبة.

كما قدّرت الشركة أنّ العجز المتوقع خلال صائفة 2016 سيبلغ 425 ميغاواط بالإضافة إلى عدم توفرّ هامش احتياطي بـ 400 ميغاواط (حسب ما هو معمول به دوليا من 10 إلى 15 %).

وفي ما يتعلق بصيغة التعاقد، أفادت الوزيرة أنه نتيجة تواصل تعطل مشروع رادس (ج) وعدم توفر متسع من الوقت لتركيز قدرات إضافية باتباع الاجراءات العادية للصفقات العمومية وضرورة توفير قدرة إضافية، تم اللجوء إلى إبرام صفقة بالتفاوض المباشر لتلافي العجز المتوقع.

وبخصوص إجراءات إبرام الصفقة، بينت أنه تم عرض مقترح لتركيز تربينتين غازيتين بالتفاوض المباشر على مجلس وزاري بتاريخ 05 و08 أكتوبر 2015 الذي قرّر تفعيل الفصل 163 من الأمر المنظم للصفقات العمومية.

وإثر ذلك، تم عرض الملف على اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية في 16 أكتوبر و16 نوفمبر 2015 التي لم توافق على المشروع. غير أنّ مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 26 نوفمبر 2015 واعتمادا على الفصل 163 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية قررّ الموافقة على هذا المشروع.

وأثناء النقاش تطرق النواب إلى المسائل التالية:

- دواعي الاستعجال في إنجاز هذه الصفقة،
- أسباب اللجوء إلى إبرام هذه الصفقة بالتفاوض المباشر (المراكنة) رغم رفض اللجنة العليا للصفقات العمومية،
- أسباب الاقتصار على التعاقد والتعامل مع شركة "General Electric"،
- طلب توضيح حول تطبيق مبادئ المنافسة وشفافية الإجراءات،
- التأكيد على إجراء تحقيق إداري ومالي حول هذه الصفقة وفي الشبهات التي تحوم حولها،
- مدّ اللجنة بالمعطيات الدقيقة حول هذا المشروع،
- الاستفسار عن أسباب عدم تفاعل الوزارة بالسرعة والنجاعة اللازمة حول بعض ملفات تحوم حولها شبهة فساد،
- توجه الوزارة في مجال النهوض بالطاقات المتجددة والبديلة.

وفي ردّها، وضّحت الوزيرة أنّ ملابسات هذا المشروع أصبحت من مشمولات القطب القضائي المالي حيث تعهّد بالبحث القضائي والتقصي في هذه الصفقة. كما تعهّدت بفتح تحقيق إداري ومالي في مستوى الوزارة والشركة.

وحول استعجال إنجاز هذا المشروع، بينت أنّ إجراء التفاوض المباشر تم العمل به في عديد المرات خلال السنوات السابقة، وأضافت أنّه تم تقديم بعض العروض من قبل بعض الشركات المختصة إلا أنّ العرض الوحيد الذي كان مناسبا هو عرض "General Electric".

هذا ولم يكن للشركة متسعا من الوقت لتعميق التشاور مع كلّ المصنعين، واستئناسا بنفس التجربة التي خاضتها الشركة سنة 2013 في نفس الظروف في بئر مشارقة، ارتأت الشركة انّ الحلّ الأسرع لتوفير قدرة إضافية لمجابهة ذروة 2016 هو اللجوء إلى شركة General Electric الشركة الوحيدة القادرة على إنجاز وتشغيل محطة في أقل من ثمانية أشهر.

وفي ما يتعلق بعدم موافقة اللجنة العليا للصفقات العمومية، أكّدت انه طبقا لمقتضيات الفصل 163 من الأمر المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية فإنّ رأي اللجنة العليا للصفقات العمومية رأي استشاري وغير ملزم.

وفي مداخلته، أكّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّ قرار إنجاز محطة بوشمة هو قرار شجاع يكتسي بعدا وطنيا بامتياز، وبيّن أنّه أمام الحاجة المتزايدة للطاقة وأخذا بعين الاعتبار للأعطاب في أوقات الذروة ولتأمين التزويد المنتظم بالطاقة، على المسؤول اتخاذ قرار إنجاز هذا المشروع الذي اعتبره القرار المناسب.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2017، أكّد النواب الحاضرون على أنّ الموافقة على مشروع هذا القانون تعود من ناحية إلى التقليص من الكلفة المرتفعة للقرض المالي الذي أبرمته الشركة مع البنوك التونسية والذي يرهق ميزانيتها، كما أنّ هذا المشروع تم إنجازه، ومن ناحية أخرى، فقد تكفّل القطب القضائي المالي بملف هذه الصفقة.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- فتح تحقيق إداري ومالي حول هذا المشروع على مستوى الوزارة والشركة وعند ظهور إخلالات القيام بالإجراءات التحفظية اللازمة.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
سامي الفطناسي	شكيب باني